

الوثائق الرسمية

## الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون  
اللجنة الأولى

الجلسة الرابعة

الثلاثاء، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، الساعة ١٠/٠٠  
نيويورك

الرئيس: السيد / فالنسيا رودريغيز ..... (إكوادور)

الثابتة المجربة بوصفكم وسيطا ضمان لنجاح هذه اللجنة  
في القيام بأعمالها الهامة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

## بيان من الرئيس

وبهدف تخفيف عبء العمل في اللجنة الأولى،  
سيوزع وفدي وثيقة تصف بتفصيل أكبر مواقف  
حكومتي بشأن الموضوعات الرئيسية التي ناقشتها هذه  
اللجنة. لذلك سأقصر بياني الشفوي على التعليقات  
التالية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود أن أرحب  
ترحيبا حارا بالمشاركين في برنامج الأمم المتحدة  
للمزلات في ميدان نزع السلاح لعام ١٩٩٤. وأفهم أنهم  
سيحضرون جلسات اللجنة الأولى، باعتبار ذلك جزءا من  
برنامج دراساتهم في نيويورك. وآمل أن يستفيدوا من  
مداولات اللجنة.

على الرغم من أن التعاون الدولي في الميدان قد أحرز  
تقدما كبيرا على مدى السنوات القليلة الماضية، لا يزال  
انتشار أسلحة الدمار الشامل مدعاة قلق حقيقي. إن  
التقيد بالمعاهدات الحالية ليس عالميا، كما أن بعض  
الأطراف المتعاقدة لم تتردد في تفسير التزاماتها كما  
يحلوا لها. وبلدي، الذي ينبذ جميع أسلحة الدمار الشامل،  
مصمم على الامتثال الصارم لالتزاماته بعدم الإسهام بأي  
طريقة في انتشار أسلحة الدمار الشامل وبتخاذ كل  
التدابير الضرورية لتحقيق هذا الهدف.

البنود ٥٣ إلى ٦٦ و ٦٨ إلى ٧٢ و ١٥٣ من جدول  
الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة  
بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): المتكلم الأول  
المدرج في قائمة المتكلمين لهذه الجلسة هو ممثل  
سويسرا، وأعطيه الكلمة الآن.

وسيكون العام المقبل حاسما بالنسبة لنظام عدم  
انتشار الأسلحة النووية. وتؤيد سويسرا تأييدا كاملا  
أهداف عدم الانتشار، بيد أننا نأمل في أن يستمر اتخاذ  
تدابير فعالة من أجل تحقيق نزع السلاح النووي بغية

السيد موسر (سويسرا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):  
أود بداية أن اهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم  
لرئاسة اللجنة الأولى. إن ثروة خبرتكم المهنية ومهاراتكم

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب  
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على  
نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ  
النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد  
نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

على صنع وتخزين واستيراد وتصدير واستخدام الألغام التي لا يمكن اكتشافها والمضادة للأفراد وغير المزودة بآلية أو عملية للتدمير الذاتي أو إبطال المفعول.

ونذكر أيضا الضرر غير المقبول الذي تتسبب فيه أنواع جديدة من الأسلحة والذخائر ونؤيد الجهود الرامية إلى الرقابة على استخدامها. وبلدي اقترح، في جملة أمور، اقترح صياغة بروتوكول جديد فيما يتعلق بالأسلحة والذخائر الخفيفة. ويجب أن أسلم بأن المداولات في فريق الخبراء لا تبعث بعد على ارتياحنا الكامل. ونأمل أن يتسنى للفريق في اجتماعه القادم أن يحقق نتائج أساسية بدرجة أكبر.

واختتم تعليقاتي بذكر أن قوة الدفع السياسية التي أبدت في اللجنة الأولى لها تأثير لا يفتأ يتزايد على المفاوضات المحددة في مؤتمر نزع السلاح. وهذا يدعو للارتياح الكبير ونأمل أن يكون من الممكن الحفاظ على هذه الروح البناءة لما فيه صالح التقدم. ومع هذا، ولهذا السبب نفسه يجب أن أعرب مرة أخرى عن أسف حكومة بلدي لأن مؤتمر نزع السلاح لم ينجح في تسوية مسألة توسيع عضويته، وأمل أن يتمكن من القيام بذلك في المستقبل القريب جدا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر ممثل سويسرا على الوثيقة التي سيعممها في اللجنة، وأنا واثق بأن اللجنة ستقرأها بكل عناية.

السيد هولوم (الولايات المتحدة الأمريكية): (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تمشيا مع التعديلات المدخلة مؤخرا سأقدم نسخة شفوية أقصر من بياني خلافا للنص الأطول الذي وزع.

السيد الرئيس، إن الولايات المتحدة تهنئكم، بمناسبة انتخابكم وتتعهد بتقديم تعاونها في العمل الهام الذي أممنا.

وأعرب عن تهنئتي أيضا للأمم المتحدة نفسها على نجاحها في إزالة الكثير من المشاكل الصغيرة الايدولوجية والسياسية والسياسة الباعثة على الانقسام والتي استغرقت وقتا طويلا جدا، دون أثر يذكر، خلال فترة ذروة المواجهة بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب. إن الأمم المتحدة - بتركيزها على المشاكل الدولية الأكثر موضوعية، تحظى بثقة العالم المتزايدة. وبالتالي فإننا عندما نحتفل بالذكرى السنوية الخمسين

احراز تقدم على طريق الهدف النهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فالمعاهدة تبلغ من الأهمية بالنسبة للأمن الدولي حدا لا يمكن عنده ادخار أي جهد لكفالة تمديد لها لمدة طويلة بتوافق الآراء.

وفيما يتعلق باتفاقية الأسلحة البيولوجية، أعربت سويسرا عن أسفها من البداية لعدم وجود جهاز للتحقق. لذلك يسرنا أن المؤتمر الخاص للدول الأطراف المعقود في جنيف في الفترة من ١٩ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر استطاع في النهاية اعطاء ولاية لفريق مخصص لسد هذه الثغرة.

وما فتئت سويسرا تؤيد المعاهدات المتوازنة غير التمييزية التي يمكن التحقق من تنفيذها. وأحد الاتفاقات التي نعتبرها مثالا بارزا في ذلك الصدد يتمثل في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ويسرني أن أعلن أن الجمعية الاتحادية السويسرية قد صدقت، في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، على تلك الاتفاقية واعتمدت التدابير التشريعية اللازمة لتنفيذها في بلدنا.

وبالنسبة لسويسرا، فإن لتعزيز تدابير الشفافية في مجال الأسلحة التقليدية أهمية بالغة سيكون من المؤسف فقدان الزخم الذي أدى إلى إنشاء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وفي مؤتمر نزع السلاح في جنيف، اتخذ وفدي موقفا مؤيدا لتكميل السجل وذلك بإضافة معلومات عن المخزونات والقوات العسكرية. ويحدونا وطيد الأمل أن يتم التغلب قريبا على شكوك معينة، وأن يكون بمقدورنا البدء في عملنا بروح بناءة.

ولاتفاقية الأسلحة اللإنسانية لعام ١٩٨١ أهمية خاصة بالنسبة لبلدي. ففي جميع القارات تقريبا، هناك مناطق كاملة قضى قدرها المشؤوم بانتشار الألغام فيها على نطاق ضخم وبشكل عشوائي. إن التكاليف البشرية لهذا البلاء رهيبية. وهناك ضرورة لاستعراض اتفاقية عام ١٩٨١ لزيادة فعاليتها وجاذبيتها في آن معا. فقد قرر المجلس الاتحادي السويسري في ١١ أيار/مايو تنفيذ وقف اختياري على بيع الألغام البرية للدول التي لم تصدق على البروتوكول الثاني. ونأمل سويسرا أن تنضم قريبا دول أخرى إلى الدول التي سبق أن اتخذت هذا الاجراء.

بيد أن بلدي يدرك أن عمليات الوقف الاختياري وحدها غير كافية. لذلك اقترحت سويسرا على فريق الخبراء المفوض بالإعداد لمؤتمر استعراض الحظر الكامل

إن معاهدة عدم الانتشار، لأنها ذات أثر عالمي، تضع المعيار القانوني الأساسي والإطار السياسي لجميع الحالات التي تشير قلق المجتمع الدولي الأكبر. إلا أن القيمة الحقيقية لمعاهدة عدم الانتشار تنعكس في مجموعة من الدول المتجاهلة بالكامل تقريباً في المناقشات الخاصة بمعاهدة عدم الانتشار، ألا وهي جميع الدول الأخرى - جميع الدول التي تعد الأسلحة النووية بالنسبة لها غير ذات بال، لأنها تعهدت بالتزامات بعدم الانتشار النووي وحافظت عليها. إن أعظم إنجازات معاهدة عدم الانتشار غير منظورة، إذ تتمثل في أن الأمور السيئة لا تحدث، والمواد النووية لا تحول، والأسلحة لا تصنع.

ودون معاهدة عدم الانتشار، يجب على المرء أن يفترض أن كثيراً من هذه الأشياء السيئة كانت ستحدث بمرور الوقت - وأنه كان من الممكن أن تسعى عشرات الدول إلى حماية ظهرها بالقيام بتلك الأعمال السيئة إزاء مستقبل غير مأمون.

واسمحوا لي بأن أتناول الحجج الرئيسية التي تطرح ضد التمديد غير المحدود وغير المشروط لمعاهدة عدم الانتشار.

يشكون البعض من أن المعاهدة "تمييزية" لأنها تقبل ٥ دول نووية وتجمد انضمام جميع الدول الأخرى، لكن المعاهدة لم تخلق من "يملكون" ومن "لا يملكون". إنها عكست فقط ذلك الواقع الموروث - وساعدت على وقف اتجاه مميت - بينما تلزم في الوقت نفسه جميع الأطراف، بما في ذلك الدول النووية، بالسعي لتحقيق نزع السلاح النووي.

إن قيمة اتفاقات تحديد الأسلحة، وعدم الانتشار ونزع السلاح لا تكمن في المساواة التي تطبقها، ولكن في إسهامها في الأمن الدولي.

والواقع أنه لو أصر العالم اليوم على مساواة نووية انعكاسية، لكانت النتيجة المحتملة الزيادة وليس الخفض، لن تكون النتيجة عالماً خالياً من الأسلحة النووية ولكن عالماً مملوئاً بالدول النووية.

هناك حاجة أخرى يسمعها المرء هي أن التمديد غير المحدود من شأنه أن يضفي الطابع المشروع على الأسلحة النووية في جميع الأوقات، والحقيقة أن العكس هو الصحيح. ففي السنوات الأخيرة، حيث كانت معاهدة عدم الانتشار نافذة المفعول، قامت الولايات المتحدة

لإنشاء الأمم المتحدة في العام المقبل، سنحتفل بنضج الحنكة السياسية على المستوى الدولي أيضاً.

ومن شأن اتخاذ إجراء سريع موثوق بشأن مبادرة الولايات المتحدة الخاصة بالألغام البرية المضادة للأفراد، كما أبرزها الرئيس كلينتون في خطابه إلى الجمعية العامة قبل ثلاثة أسابيع أن يكون شاهداً على ذلك التحول.

لقد أصبح من المعتاد لمن هم في وضعي أن يقوموا باستعراض شامل لجهود تحديد الأسلحة من منظور الولايات المتحدة. لكنني سأخالف هذه العادة لأتناول موضوعاً واحداً له أهمية أكبر: مستقبل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ينبغي ألا يولي المجتمع العالمي أولوية إلى شيء في مجال تحديد الأسلحة في الأشهر المقبلة أعلى من الأولوية التي يولها إلى التمديد غير المحدود وغير المشروط لمعاهدة عدم الانتشار. والقرار الذي ينتظرنا في شهر نيسان/أبريل المقبل هو أكبر قرار تاريخي سيخذه معظمنا على الإطلاق.

إن دخول المعاهدة حيز النفاذ في عام ١٩٧٠ جعل الإجراء الذي تتخذه أي دولة لتصبح دولة نووية انتهاكاً للقانون الدولي بدلاً من أن يكون مبعث فخر وطني - والقانون الدولي لا يزال قائماً.

وخلال الستينات، عندما كان يجري التفاوض بشأن معاهدة عدم الانتشار، تنبأ كثيرون بأن يكون هناك اليوم ٢٠ أو ٣٠ دولة معترفاً بحيازتها للأسلحة النووية. ومن التقديرات الموثوق بها أن عدد الدول التي تتوفر لديها حالياً الموارد الفنية والاقتصادية المطلوبة يزيد على ٤٠ دولة. لكن لا تزال هناك ٥ دول نووية فقط - نفس العدد الذي كان عندما دخلت معاهدة عدم الانتشار حيز النفاذ و ٣ دول "عتبة" أخرى.

لقد اتسع نظام معاهدة عدم الانتشار اتساعاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، بانضمام الصين وفرنسا وجنوب أفريقيا ودول البلطيق وتقريباً جميع الدول المستقلة حديثاً، بما في ذلك بيلاروس وكازاخستان؛ وبالنوايا المعلنة للأرجنتين والجزائر؛ والقرارات الخاصة بعدم حيازة الأسلحة النووية والصادرة عن شيلي والبرازيل. ومعاهدة عدم الانتشار، التي يبلغ عدد الأطراف فيها الآن ١٧٠ تقريباً، تحظى بأوسع انضمام لأي اتفاق على تحديد الأسلحة في التاريخ.

والتفاوض بشأن معاهدة عالمية لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

إن إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب ضرورية حتمية للولايات المتحدة، وهذه حقيقة تأكدت في مناسبتين هذا العام عندما نقلت رسالتين شخصيتين من الرئيس كلينتون إلى مؤتمر نزع السلاح في جنيف. وقالت رسالة الرئيس الأولى إن من بين جميع البنود المدرجة في جدول أعمال المؤتمر، "ليس هناك ما هو أهم" من التفاوض بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب "في أقرب وقت ممكن". وأكدت الثانية على أن "في أقرب وقت ممكن" تعني ما تقوله تماما. إننا نفعل كل ما في استطاعتنا لنجعل النصف الأول من القرن الذي أجريت فيه تفجيرات نووية هو النصف الأخير. وكما يبين وقفنا المؤقت للتجارب فعلا بينما تستمر المفاوضات، فإننا على استعداد للخلوص إلى أن الولايات المتحدة قد أجرت بالفعل آخر تجربة من تجاربها النووية.

ومن شأن إبرام معاهدة لوقف الانتاج أن يضع حدا لكمية المواد المتوفرة للمتفجرات النووية. وذلك أنها يمكن أن تخضع البرامج النووية التي لا تطبق عليها الضمانات، والتي تنفذها بعض الدول غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، لبعض القيود الدولية لأول مرة. ونحث جميع الدول الممثلة هنا على إعادة تأكيد التوافق في الآراء الذي تم التوصل إليه العام الماضي، ونحث على اعتماد ولاية تفاوضية بسيطة في مؤتمر نزع السلاح.

لقد بدأت العمل على مسائل تحديد الأسلحة في أواخر الستينات بصفتي مساعدا للسناتور جورج ماكغفرن. والآن لدي مهمة الدفاع عن تحديد الأسلحة داخل حكومة الولايات المتحدة، والتفاوض مع الحكومات الأخرى بشأنها. ومعاهدة عدم الانتشار تلهم بالقيام بهذا العمل، بالتأكيد عن طريق المادة السادسة. ولكن الأهم من ذلك، إن معاهدة عدم الانتشار تمكن من تحقيق هذه الجهود عن طريق توفير رؤية جلية للولايات المتحدة، فضلا عن بلدان أخرى، لعالم آمن، تلقى فيه هذه الأسلحة بأمان.

والحقيقة أنه لو تعرض مستقبل معاهدة عدم الانتشار للخطر، فإن احتمالات تحديد الأسلحة في المستقبل ستتضاءل؛ وإذا كان مستقبل معاهدة عدم الانتشار آمنا، فبإمكان الاتجاه الحاد صوب التخفيض أن يستمر. وإن التمدد اللامحدود لمعاهدة عدم الانتشار سيقربنا من اليوم الذي سيتم التخلص فيه من الأسلحة

والاتحاد السوفياتي السابق بالقضاء على أكثر من ٢٥٠٠ قذيفة متوسطة المدى، وبالقضاء على صنف كامل من الأسلحة؛ وقررا بشكل انفرادي سحب وفك ألوف أخرى من الأسلحة النووية التكتيكية؛ واتفقا في معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها ومعاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها على نزع أكثر من ١٧٠٠٠ سلاح نووي من القذائف وقاذفات القنابل.

وقد لبيت المطالبة الواردة في معاهدة عدم الانتشار بإنهاء سباق التسلح والسباق الآن هو لتخفيض مستويات القوات بأكثر قدر ممكن من السرعة والسلامة والأمن.

إن "نشرة الوضع النووي" التي تصدرها وزارة الدفاع أكدت مؤخرا أن الأسلحة النووية تقوم الآن في استراتيجية أمن الولايات المتحدة بدور أصغر مما كانت تؤديه من قبل. ف منذ عام ١٩٨٨ خفضنا مخزوننا النشط الإجمالي بنسبة ٥٩ في المائة؛ ورؤوسنا الحربية الاستراتيجية بنسبة ٤٧ في المائة؛ والرؤوس الحربية النووية غير الاستراتيجية بنسبة كبيرة بلغت ٩٠ في المائة. والولايات المتحدة تفك حاليا حوالي ٢٠٠٠ سلاح نووي كل عام، وهذا أعلى معدل تسمح به الحدود الفنية.

وخلال مؤتمر قمة الشهر الماضي في واشنطن، وجه الرئيس كلينتون والرئيس يلتسين خبراءهما بتكثيف الحوار فيما بينهما بشأن إمكانية إجراء مزيد من التخفيض في القوات النووية، وذلك بعد التصديق على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها. ووافقوا أيضا على أنه بمجرد التصديق على هذه المعاهدة تفرغ فورا جميع الرؤوس الحربية النووية المعنية، بدلا من الانتظار حتى إنزال قاذفات القنابل والقذائف نتيجة لتحديد الأسلحة.

وهكذا يمكن للعالم أن يرى دولتيه النوويتين الرائدتين تتحركان من الحد من وسائل النقل ومنظومات الأسلحة نحو القضاء على رؤوس الحربية النووية علنا وبلا رجعة. وكما أكد الرئيس كلينتون في إعلانه المشترك مع رئيس الوزراء الهندي راوغن، نحن نتوخى في نهاية الأمر عالما خاليا من تلك الأسلحة.

والآن، فإن المحصلة في الوفاء بالمادة السادسة تشتمل على جهدين إضافيين متعددي الأطراف - اختتام المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب والجارية بالفعل،

سيناريوهات لتجنب هذه الحقيقة الأساسية ففشلوا في البرهان على أن التمديد الدائم يمكن أن يؤجل دون المخاطرة الكبيرة بأنه سيرفض.

وثمة انتقاد آخر متكرر لمعاهدة عدم الانتشار يتمثل في أن بعض الدول لم تنضم إليها. فلا يوجد أدنى شك في أن الولايات المتحدة تؤيد تأييدا قويا الانضمام العالمي إلى المعاهدة، ولكن زيادة احتمال تعطيل معاهدة عدم الانتشار في وقت من الأوقات ستقلل ولن تزيد احتمال انضمام بعض الدول إليها، مثل إسرائيل والهند وباكستان في نهاية المطاف. فأفضل فرصة للانضمام النهائي إليها تكمن في معاهدة قوية تكون جزءا دائما من نظام الأمن الدولي.

والسؤال الحقيقي ليس عما إذا كان بوسع معاهدة عدم الانتشار أن تحل كل مشكلة بذاتها، بل عما إذا كان العالم أفضل بوجودها من عدمه. وما من أحد يستطيع أن يتنبأ على وجه التأكيد بطبيعة العالم دون معاهدة عدم الانتشار، ولكن يجب على كل منا أن يفكر على نحو صائب في ضغوط الانتشار الهائلة التي يمكن أن تحدث على نحو مأساوي لو انتهى سريان المعاهدة.

إن لليابانيين القول التالي: "المسار النائي سيدق إلى أسفل". ولقد شعرت جميع الدول بقوة معاهدة عدم الانتشار ضد الانتشار النووي، ولكن في عالم يخلو من المعاهدة، قد تتجنب الدول البروز، ليس عن طريق مقاومة الضغوط من أجل امتلاك أسلحة نووية، بل عن طريق الخضوع لها.

وفي حزيران/يونيه ١٩٤٦، عندما كانت الأمم المتحدة والعصر النووي في فترة الحداثة، خاطب برنارد باروخ الأمم المتحدة بكلمات منذرة قائلا، "إننا موجودون هنا لاتخاذ خيار بين السرعة والموت". أما الطريق الذي اتبع حينئذ فقد أفضى إلى سباق الأسلحة النووية الذي دام حوالي خمسة عقود.

وفي الحرب الباردة، اعتلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الأوج النووي - في عملية انطوت على إنفاق الموارد الهائلة واستعمال المواهب الكثيرة والمخاطرة بسلامة الإنسان والبيئة، وجعل أخطار الكارثة النووية الرفيق اليومي. والآن، أخيرا أخذنا نبتعد عن شفا الكارثة. وإننا نناشد الدول الأعضاء - بإلحاح ومن تجربتنا الخاصة - ألا تبدأ تسلق ذلك الجبل. فالتصديعات

النووية إلى الأبد؛ وأي شيء أقل من ذلك سيبعد ذلك اليوم عنا. وببساطة، يعتمد تحقيق أي مزيد من التقدم في تحديد الأسلحة على معاهدة دائمة لعدم الانتشار.

وثمة من يقول حسنا: لماذا لا نوقف العمل بمعاهدة عدم الانتشار - أو نمددها لفترة وجيزة فقط - كطريقة لحمل الدول الحائزة للأسلحة النووية على تحقيق تقدم أكبر؟ فالبعض يقترح، على سبيل المثال، أن نجعل تمديد معاهدة عدم الانتشار رهنا بإبرام معاهدة شاملة لحظر التجارب، ومن ثم جعلها دائمة. ولكن الذين يعتقدون أن معاهدة عدم الانتشار سلعة للمساومة يتجاهلون مبدأ رئيسيا ألا وهو لا تقامر بشيء ليس في وسعك أن تخسره.

ولأسباب تتضمن الجغرافيا، فإن الدول التي تتعرض للخطر المباشر بفعل دول الانتشار النووي هي الدول التي تجاورها مباشرة والدول الإقليمية - وليس الولايات المتحدة. فنحن نؤيد معاهدة عدم الانتشار بما يخدم مصالحنا الذاتية يقينا، ولكننا نضع ذلك أيضا، وبأشد قوة، بما يعود بالفائدة على الدول الواقعة في مناطق التوتر.

وتعطي معاهدة عدم الانتشار جميع البلدان الأعضاء الأمان من حيث معرفتها بأن جيرانها ومنافسيها الإقليميين لن يكونوا قادرين على السعي بفعالية لتحقيق مطامحهم فيما يتعلق بالأسلحة النووية - لا لأنها وافقت على ذلك فحسب، بل أيضا لأن هناك نظاما عالميا للتحقق من أنها لا تفعل ذلك.

ومعاهدة عدم الانتشار بالنسبة لجميع الذين سيقرون مستقبلها بتصويتهم، هي مصدر أمان وليس مصدر قوة. ولها القيمة الحقيقية ذاتها بالنسبة لكل بلد: ليس كأداة لتحريك الدول الحائزة للأسلحة النووية، بل كدرع تقي مخاطر وتكاليف سباقات التسلح الإقليمية.

وإن الرأي المتصل، رأي إمكان الاستغناء عن التمديد اللامحدود رأي خطير خصوصا لأنه يبدو معقولا ظاهريا ولكنه على قدر كبير من الخطأ. والمعاهدة تنص على ثلاثة خيارات للتمديد لا غير وهي: التمديد اللامحدود، أو التمديد لفترة محددة، أو التمديد لفترات محددة. وإن أيا من الخيارات ما عدا الخيار الأول يعرض المعاهدة لخطر التعطيل إما بالاستناد إلى الشك القانوني في سلسلة من التمديدات القصيرة، أو عن طريق الاستحالة العملية للتعديلات الفورية أو النهائية. أما الذين يستنبطون

والأربعين. ويمكنكم أن تثقوا بالتعاون الكامل لوفدي معكم في سعيكم لقيادة عمل اللجنة الأولى إلى نهاية ناجحة.

لقد علمت للتو أن المفاوضات التي تدور في جنيف بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بشأن القضية النووية قد انتهت الليلة الماضية بالاتفاق واختتمت على أساس مؤقت. وترحب اليابان بصدق بذلك الاتفاق لأنه يوفر الأساس لحل القضية على أساس الحوار والمشاورات.

إن صيانة السلم والأمن الدوليين المجال الرئيسي لاهتمام الأمم المتحدة. وكما أكد نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في اليابان السيد يوهي كونو في خطابه في الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٧ أيلول/سبتمبر تعلق اليابان أهمية كبيرة على نزع السلاح وعدم الانتشار في هذا المجال من العمل. فاليابان، وهي البلد الوحيد الذي عانى من هجوم نووي، تتمسك تمسكا صارما بالمبادئ الثلاثة المتمثلة في عدم إنتاج أو حيازة أسلحة نووية من أي نوع وعدم السماح بوجودها فوق أراضيها، وتلتزم التزاما راسخا بالهدف النهائي المتمثل في القضاء على جميع الأسلحة النووية. وتؤيد اليابان في نفس الوقت تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لفترة غير محدودة وتدعو جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى هذه المعاهدة أن تفعل ذلك في أقرب فرصة ممكنة.

وفي التقرير الذي يتعلق باستعراض الموقف النووي والذي نشرته مؤخرا وزارة الدفاع الأمريكية، أشارت الولايات المتحدة أنه بعد أن تم التصديق على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها، وإذا استمر الاتجاه المؤاتي الحالي في علاقات الولايات المتحدة مع الدول التي استقلت حديثا والتي كانت سابقا جزءا من الاتحاد السوفياتي، فإنها ستعمل على إجراء مزيد من التخفيضات في أسلحتها النووية الاستراتيجية. وقد أعلن الرئيس كلينتون وهو يتكلم أمام الجمعية العامة بتاريخ ٢٦ أيلول/سبتمبر أن الولايات المتحدة والاتحاد الروسي يعكفان

"على صياغة اتفاقات لوقف إنتاج المواد القابلة للانفجار اللازمة لصنع المتفجرات النووية، ولجعل تفكيك الرؤوس الحربية النووية أمرا واضحا ولا يمكن الرجوع فيه؛ وكذلك لتقليص حجم أسلحتنا النووية ووسائل نقلها". (المحاضر الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ٤، الصفحة ٨)

الموجودة فيه غرارة؛ والانهيارات مخاطر دائمة؛ والرحلة ستستنفذ وقتكم وما لكم. والدولتان اللتان أنفقتا معظم الوقت في أعلى الأعالي تعودان إلى الأرض بنشاط وارتياح.

إن إدارة كلينتون ملتزمة بتحديد الأسلحة، وعدم الانتشار ونزع السلاح. وسوف نتوصل إلى تحقيق معاهدة شاملة لحظر التجارب النووية - والسؤال الوحيد هو "متى؟" - و "عاجلا" أفضل من "أجلا": وعام ١٩٩٥ هو فرصتنا الحقيقية الوحيدة لجعل معاهدة عدم الانتشار معاهدة دائمة. والآن بصورة خاصة، مع تداعي ترسانات الدول العظمى وارتفاع احتمالات وضع معاهدة شاملة لحظر التجارب - مع قيام الدول الكبرى الحائزة للأسلحة النووية بالتخلي نهائيا عن الأسلحة النووية في مخططاتها الدفاعية - أقول ليس الوقت الآن وقت التخلي عن الاتفاق الذي يمكننا من عكس مسار سباق التسلح.

والقرار الذي نواجهه اليوم قرار أساسي بقدر ما كان عليه عام ١٩٤٦. ولكن للاختيار بحكمة بين الحياة والموت، يتوجب علينا أن نكون حذرين. ويتعين علينا أن نضع تمديد معاهدة عدم الانتشار في أعلى مستوى لها أي فوق جلبة السياسة الدولية كالمعتاد، وفوق المناورات والمساومات. ولن ينصفنا التاريخ إذا أخطأنا الحساب فيما يتعلق بأمن أطفالنا.

ويجب علينا أن نعترف بأنه، بعد ستة أشهر من الآن فقط، سنصوت معا على ما يؤثر على السلم العالمي لما تبقى من هذا القرن وللأعوام المقبلة.

وإذا كانت جدية مقصدنا تعكس ما هو حقا في كفة الميزان، فإنني أعلم أننا سنفعل الشيء الصحيح - ونضمن هذا الاتفاق الذي لا غنى عنه من أجل جميع الأمم وجميع الشعوب ولكل الأوقات.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر مدير وكالة نزع السلاح وتحديد الأسلحة في الولايات المتحدة على الوثيقة التي وفرتها للجنة. وستدرسها اللجنة بعناية كبيرة.

السيد تاناكا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أسمحوا لي، أولا، أن أقدم لكم سيدي الرئيس، بالنيابة عن وفد اليابان، تهانتي الحارة بمناسبة توليكم رئاسة اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة

إن استقرار المجتمع الدولي يتطلب تقديم الضمانات الأمنية اللازمة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ولذلك ترحب اليابان بكون الدول الحائزة للأسلحة النووية تنظر في هذا الأمر بجدية وتأمل أن تسفر جهودها عن تدابير ملموسة.

وكما قلت اتخذت مبادرات هامة كثيرة في ميدان عدم الانتشار النووية ونزع السلاح، الأمر الذي أدى إلى إيجاد مناخ سياسي مؤات لعقد مؤتمر تمديد معاهدة عدم الانتشار المقرر عقده في نيسان/أبريل ١٩٩٥ وقد نوقشت بجدية مسائل مختلفة متصلة بتمديد المعاهدة وأحرز تقدم في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر المعاهدة لعام ١٩٩٥، وهي الدورة التي عقدت في جنيف في منتصف أيلول/سبتمبر. ومع ذلك فمن المحبط أنه لم يتوصل إلى اتفاق كامل مثلاً، بشأن الأمور التنظيمية للدورة الرابعة للجنة التحضيرية. وتود اليابان أن تطلب إلى السفير أيواه رئيس اللجنة التحضيرية في دورتها الثالثة أن يجري المزيد من المشاورات المكثفة بشأن المسائل التنظيمية المتعلقة لوضع الإجراءات اللازمة لضمان تمديد معاهدة عدم الانتشار في يسر.

وأرى أنه من المؤسف أسفا عميقا أن الصين أجرت مرة أخرى تجربة نووية بتاريخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر. إن عمل الصين يثبط المهمة بوجه خاص في هذا الوقت الذي تتمسك فيه دول أخرى حائزة للأسلحة النووية بالوقف الاختياري للتجارب النووية كجزء من جهودها الرامية إلى عدم الانتشار النووي ونزع السلاح، وتبذل فيه جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية جهودا جادة لتحقيق ذلك الهدف. ويتعارض إجراء التجارب النووية في هذا الوقت مع هذه الجهود الدولية وتطلب اليابان إلى الصين أن تكف عن القيام بأية تجارب أخرى.

وفي النصف الأخير من الشهر الماضي عقد مؤتمر خاص معني بالأسلحة البيولوجية، وهي فئة من أسلحة الدمار الشامل. وترحب اليابان بالاتفاق الذي توصل اليه المؤتمر على إنشاء فريق مخصص لضمان الامتثال لاتفاقية الأسلحة البيولوجية وإعداد صيغة لصك ملزم قانونا. وبالإضافة إلى ذلك تأمل اليابان أن يبدأ نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية في اسرع وقت ممكن وهي تعمل بنشاط من أجل التصديق عليها.

ونرحب بالتقدم الذي تحققه هذه الجهود الدولية، في مجال القضاء على جميع أسلحة الدمار الشامل وعدم انتشارها.

وفي البيان الذي أدلى به الرئيس يلتسين في الجمعية العامة في اليوم نفسه ذكر أنه

"ينبغي لنا التفكير أيضا بخطوات أخرى للحد من الأسلحة الاستراتيجية النووية الروسية والأمريكية". (المحاضر الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ٥، الصفحة ٣)

ونحن نرحب ترحيبا كاملا بهذين البيانيين باعتبارهما علامة على أن الاتجاه صوب اتخاذ خطوات أخرى لنزع السلاح النووي لا يزال قويا.

وفيما يتعلق بالمفاوضات على الحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية وهي المفاوضات الدائرة في مؤتمر نزع السلاح في جنيف، فقد صيغ بالفعل نص متطور. وستستأنف المفاوضات فور اختتام اللجنة الأولى لعملها. وتأمل اليابان أن يتحقق تقدم ملموس بشأن المسائل التقنية بنهاية هذا العام. وأنه بناء على هذا التقدم، ستستكمل إلى حد كبير، المفاوضات التي بدت بشأن القضايا السياسية الرئيسية في وقت مبكر من دورة مؤتمر نزع السلاح في العام القادم حتى يمكننا أن نشعر بالثقة بأنه سيكون من الممكن الانتهاء من وضع معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية قبل انعقاد المؤتمر الخاص بتمديد معاهدة الانتشار. وكما اقترح وزير الخارجية كونو في بيانه أمام الجمعية العامة، يمكن فور اختتام المفاوضات الخاصة بالمعاهدة، إقامة احتفال بتوقيعها من جانب رؤساء الدول أو الحكومات وليكن هذا الاحتفال في اليابان في مدينة هيروشيما مثلاً. ويمكن أن تعتبر هذه المناسبة نقطة انطلاق جديدة في الجهود الرامية إلى القضاء على الأسلحة النووية بصفة نهائية.

وتعلق اليابان أهمية كبيرة على حظر إنتاج المواد الانشطارية اللازمة لصنع المتفجرات وهو ما يسمى بـ "الوقت". والواقع أن اليابان تعتبر هذا الوقف تدبيراً عالمياً لنزع السلاح النووي لا يقل أهمية عن معاهدة الحظر الشامل للتجارب ومن ثم مما يشجعنا تحقيق اتفاق من حيث المبدأ على بدء مفاوضات بشأن هذا الإجراء الهام في مؤتمر نزع السلاح. وتأمل اليابان أن يتمكن السفير شانون ممثل كندا بوصفه منسقا خاصا بشأن الوقف، من التوصل إلى اتفاق بشأن الولاية التفاوضية وأن تبدأ المفاوضات دون تأخير.

المتحدة تدابير ايجابية، بما في ذلك تدابير في ميداني التمويل والأفراد، لزيادة تحسين أنشطة مراكز نزع السلاح الإقليمية التابعة للأمم المتحدة. واليابان، إذ تواصل ممارستها السنوية التي بدأتها في عام ١٩٨٩، استضافت مؤتمر الأمم المتحدة لنزع السلاح في هيروشيما هذا العام، وتعتزم استضافة مؤتمر آخر في ناغاساكي في عام ١٩٩٥، وهو عام الذكرى السنوية الخمسين لنهاية الحرب العالمية الثانية.

وفي العام المقبل، وهو أيضا عام الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة والذكرى الخامسة والعشرين لسريان معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ستعقد اجتماعات مختلفة ذات صلة بنزع السلاح. وما مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار إلا مثال هام على ذلك. وفي هذا العهد، عهد ما بعد انتهاء الحرب الباردة، الذي تبذل فيه الجهود لإنشاء نظام عالمي جديد يقوم على الحوار والتعاون، عقدت اليابان العزم على أن تضطلع بدور ايجابي في تحقيق مزيد من التقدم في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. ويعززها ويشجعها في مساعيها إدراكها أن التأييد الجماهيري الدولي لنزع السلاح يكتسب زخما بشكل مطرد وأكد.

السيد غيين (بيرو) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يسرني أن أهنيئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. كما أهني سائر أعضاء هيئة المكتب. وأود أيضا أن أشيد بسلفكم، ووفدي واثق بأن خبرتكم وتعاون جميع الوفود سيضمنان أن يحقق العمل الذي بدأ هنا الأهداف التي نرغب نحن جميعا في تحقيقها بفارغ الصبر بالنسبة لكل بند من البنود المعروضة علينا الآن للنظر فيها.

وما فتئت النفقات العسكرية العالمية منذ عام ١٩٨٧ تنخفض باطراد. وهذا اتجاه مشجع. بيد أن التخفيضات الأولية هي عموما أسهل التخفيضات تنفيذا، ومن الواضح أنه لا يزال ينبغي القيام بالكثير. وهذه التغييرات تعبر في الوقت ذاته عن التقدم في تنفيذ برامج التكيف الهيكلي في البلدان النامية وفي دول أوروبا الشرقية، كما تعبر عن الضغوط المستمرة والواسعة النطاق في الميزانيات. وتبين التقديرات أن التخفيضات حتى الآن تبلغ زهاء ٩٣٥ بليون دولار، وتشير التنبؤات عن السنوات الخمس القادمة إلى مبلغ إضافي قدره ٤٦٠ بليون دولار.

ولا نزال نشهد المعاناة التي تسببها الأسلحة التقليدية في صراعات في أجزاء مختلفة من العالم. ويشير النقل غير المنظم والتكديس المفرط للأسلحة التقليدية القلائل في الأقاليم المعنية، وهما يزدان القدرة التدميرية للحروب الأهلية. واليابان من جانبها تتقيد تقيدا صارما بسياستها، سياسة عدم تصدير الأسلحة. وقد ذكر السيد ياناغيساوا نائب وزير الشؤون الخارجية البرلماني في خطابه إلى مؤتمر نزع السلاح في ١ أيلول/سبتمبر أن اليابان تعتبر من الضروري لضمان السلم والاستقرار في العالم أن تحد الدول الرائدة في إنتاج الأسلحة من صادرات الأسلحة حتى لا تفاقم زعزعة الاستقرار الإقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تناول مسألة الألغام البرية المضادة للأفراد تناولا جادا باعتبارها مشكلة من مشاكل نزع السلاح وكقضية انسانية أيضا. وتنوي اليابان أن تشارك بنشاط في عمل استعراض اتفاقية الأسلحة التقليدية بغية تشديد القيود على استخدام الألغام البرية وعلى إمكانية الحصول عليها.

كذلك فإن تعزيز التدابير الرامية إلى تحقيق الشفافية في التسليح جانب بالغ الأهمية في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح في ميدان الأسلحة التقليدية. وحظي سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، الذي كان قد أنشئ في عام ١٩٩٢ بناء على مبادرة من اليابان وبلدان أوروبية باشتراك ٨٢ بلدا في ٢٩ أيلول/سبتمبر من هذا العام. وأشعر بالارتياح بوجه خاص لأن بضعة بلدان هامة في منطقة آسيا/المحيط الهادئ قد انضمت إلى صفوف المشاركين هذا العام. وتثق اليابان بأن المناقشات الجارية في مؤتمر نزع السلاح والتي يقوم بها فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة وكذلك في محافل إقليمية مثل رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، ستفيد في تعزيز السجل وتوسيعه. لذلك نأمل في أن يجتمع مرة ثانية فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة، في عام ١٩٩٦ على أقصى تقدير، للنظر في زيادة توسيع السجل.

وتسعى اليابان إلى تشجيع التفاهم الدولي حول الشفافية في الأسلحة وعلى سبيل المثال بالاشتراك في استضافة حلقات دراسية مع الأمم المتحدة. وعلاوة على هذا، أعتقد أن مراكز نزع السلاح الإقليمية التابعة للأمم المتحدة ستلعب دورا أكبر في زيادة شفافية الأسلحة التقليدية وفي تعزيز تحديد الأسلحة على أساس إقليمي. ولمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، بصفة خاصة، نشاط بالغ في تنفيذ مختلف البرامج. وتأمل اليابان أن تتخذ الأمانة العامة للأمم



مراكز السلم ونزع السلاح والتنمية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة بدور بناء في هذا الصدد. وهذا يتطلب منها أن تركز من جديد على أنشطتها الرئيسية وأن تضطلع بمهمة تشجيع اتفاقات أمنية جديدة وفقا للإحتياجات المضمنة في "خطة للسلم". وهذه المراكز ينبغي أيضا أن تتوخى إيجاد هياكل جديدة للأمن الإقليمي وأن تشير إلى أولويات محددة لنزع السلاح على الصعيد الإقليمي، وبذلك تمهد السبيل لإدماج "خطة للسلم" مع "خطة للتنمية".

إن خطر الكارثة النووية، الذي قل الآن لكنه لا يزال مستمرا، يؤكد القيمة العملية للآلية المركزية للتصدي للانتشار. وهذه الآلية هي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولهذا السبب، نعتقد أنه حين اتخاذ القرار الحاسم بتمديداتها إلى أجل غير مسمى ابتداء من عام ١٩٩٥، ينبغي أيضا إحراز التقدم بشأن مسائل هامة ذات صلة بهذه المسألة. وأقصد إجراء تخفيضات في الأسلحة النووية الحالية وتدميرها النهائي، وحظر جميع التجارب على المواد الانشطارية وحظر انتاجها، وإعطاء ضمانات أمنية فعالة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ويبعث التقدم المحرز حتى الآن في هذه المجالات على التشجيع لكنه محدود وغير منتظم. بيد أن الاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن هذه النقاط تبدو، الآن أكثر من أي وقت مضى، ممكنة التحقيق. ونقل التكنولوجيا النووية غير التمييزي للأغراض السلمية مسألة ذات أهمية كبيرة وستتطلب عزمًا وإرادة سياسيين مجددين.

ونعتقد أنه ينبغي للدول النووية أن تمتنع عن إجراء تجارب نووية خلال الفترة التي تجري فيها هذه المفاوضات وأنه ينبغي لها أيضا أن تدرج في الاتفاقات الثنائية القائمة تدابير تقضي بتدمير الأسلحة النووية التي تنزعها من ترساناتها.

وفي هذا السياق، أود أن أبلغ اللجنة أن حكومة بيرو، بالاشتراك مع الأمانة الفنية المؤقتة للجنة التحضيرية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بلاهاي، نظمت الحلقة الدراسية الإقليمية الثانية لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن التطبيق الوطني لاتفاقية الأسلحة الكيميائية التي عقدت في ليما في الفترة من ١ إلى ٣ أيلول/سبتمبر من هذا العام.

إن عمليات الأمم المتحدة للسلم بحاجة إلى الإصلاح العاجل. والانتشار المتزايد للصراعات داخل الحدود الوطنية يبدو من السمات التي تشير الشواغل الراهنة

والبلدان النامية، المنكوبة بعدد كبير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المعقدة المتصلة بالتنمية، لديها حاجة أكبر إلى نزع السلاح. وعلى الرغم من أن بعض المناطق أحرزت تقدما يقل عن التقدم المحرز في مناطق أخرى في هذا السياق، فإن الصورة العامة مشجعة جدا وخاصة بالمقارنة بالنفقات المفرطة في الماضي. لكن على الرغم من التقدم الكبير المحرز، لا نرى حتى الآن مؤشرات ملحوظة جدا على الصلة بين نزع السلاح والتنمية. ومن ناحية أخرى، نجد أن الصلة بين عقلية سباق التسليح والتخلف أكثر وضوحا في هذه المرحلة.

ونرى أن المسألة ذات الأولوية في هذا المجال ينبغي أن تكون مسألة التنظيم الدولي الفعال لتجارة الأسلحة. وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية خطوة إيجابية في هذا الاتجاه، لكن من الممكن تحسينه بإضافة معلومات عن المخزونات الحالية والانتاج المحلي ومشتريات الأسلحة المحلية. كذلك يمكن للسجل أن يضم بعض الفئات الهامة الأخرى من الأسلحة لكي يكون معبرا تعبيرا سليما عن المصالح الأمنية المحددة لكل إقليم.

وفي هذا السياق، ليس في وسعنا أن نتغاضي عن أن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن يواصلون توريد أعلى نسبة من الأسلحة التقليدية المصدرة إلى البلدان النامية. ويواصلون في الوقت ذاته تطوير برامج عسكرية تعود إلى السبعينيات والثمانينات. وهذا يعود، إلى حد ما، إلى الدور المؤثر للمؤسسات العسكرية التي تقاوم التغيير. وعلاوة على هذا بدأنا ننتهي أن تحويل الصناعة العسكرية عملية أكثر تعقدا وكلفة مما كنا نظن في بداية الأمر.

إننا نقر بالأهمية الحاسمة لنزع السلاح التقليدي على الصعيد الإقليمي بالنسبة للسلم والاستقرار العالميين ومن حيث دعم الجهود الحالية لتعزيز التنمية وإعادة الهيكلة الاقتصادية. وأدى القضاء على أحد مصادر العداء إلى إبراز مصادر أخرى عديدة. ولا يحدث نزع السلاح بشكل تلقائي منذ نهاية الحرب الباردة، الأمر الذي يخيب توقعاتنا المتفائلة والسابقة لأوانها. بل إن التكديس المفرط للأسلحة التقليدية يولد الزعزعة الإقليمية. ومن الملح ومن الممكن سياسيا أيضا في الوقت الحالي أن تصبح مفاوضات نزع السلاح ذات طبيعة متعددة الأطراف حقا وأن تدمج البلدان النامية دمجاً فعالاً في عملية نزع السلاح وبناء نظم أمنية إقليمية جديدة. وينبغي للمنظمات الإقليمية أن تشارك في هذه العملية بتعزيز تعاونها مع الأمم المتحدة. كذلك ينبغي أن تضطلع

فقدنا قوة الدفع التي تحققت بمشقة طوال العقدين الماضيين.

نحن في عشية الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. وكندا ملتزمة التزاما عميقا بتعزيز الأمم المتحدة في جميع جوانبها. والعمل الذي نقوم به هنا في اللجنة الأولى يجب أن يصبح جزءا لا يتجزأ من عملية التدعيم هذه.

كما أكد مجلس الأمن في اجتماع قمته في عام ١٩٩٢، وكما كرر الأمين العام بالأمس هنا، فإن عدم الانتشار حيوي للأمن الدولي. إن تحديد الأسلحة ونزع السلاح عنصران أساسيان في الدبلوماسية الوقائية. وعمليات تحديد الأسلحة ونزع السلاح تبني الثقة. وهي ترمي إلى تحقيق الشفافية والحوار والتشاور في المجالات والمسائل التي تسيطر عليها السرية عادة - ليس بين الحكومات فحسب ولكن في كثير من الأحيان داخل كل منها أيضا.

وفضلا عن ذلك، فإن التقنيات والآليات التي أصبحت جزءا من نظم فعالة للتحقق في ترتيبات متعددة الأطراف لتحديد الأسلحة ونزع السلاح هي بالتحديد أدوات منع الصراع: الانذار المبكر، وتقصي الحقائق، والتقييم الموضوعي للمعلومات، والتفتيش الموضوعي، والآليات الاستشارية لإثارة المسائل أو الاختلافات وحلها. ولقد زادت الخبرة في مجال تحديد الأسلحة حصيلة الوسائل المتاحة للاستخدام في الجهود الدبلوماسية. وكثير من هذه التقنيات كانت محل خلاف ومجددة. وأحرزت تقدما كبيرا.

وهنا يجب أن نحرز تقدما جديدا. يجب أيضا أن نوطد المكاسب الأساسية التي حققناها في تحديد الأسلحة ونزع السلاح، وأن نكفل عدم عرقلتنا لأي تقدم حقيقي. ونتوقع إحراز التقدم في جميع المسائل الرئيسية المدرجة في جدول أعمالنا لأننا نعتقد أن التقدم ممكن.

أولا، علينا مسؤولية هنا عن ضمان أن تكون الساحة مهيأة بشكل فعال لاستعراض ناجح ولتمديد غير محدود المدة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إن تلك المعاهدة هي الدعامات الأساسية لنظام عدم الانتشار، لقد نجحت. لقد احتوت المعاهدة على إطار من القيم والمبادئ لا يزال يمنع انتشار الأسلحة النووية ويسهل تطوير البرامج النووية السلمية ويحول الموارد والتكنولوجيات للاستخدامات السلمية. إن المعاهدة تلزمنا

بشأن السلم والأمن. وفي كثير من الأحيان، تكمن الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية الطويلة الأجل وراء الصراعات العرقية والدينية والطائفية. ولا يبدو أن عمليات حفظ السلم التقليدية ولا العمليات العسكرية الكبرى تشكل الرد الصحيح، وذلك في ضوء طبيعة الطلب الحالي الواسع في جميع أنحاء العالم بقيام الأمم المتحدة بعمليات لحفظ السلم. وهذا يعني الحاجة إلى إنشاء آلية خاصة يمكن أن تتخذ شكل قوة شرطة مسلحة تسليحا خفيفا تابعة للأمم المتحدة، والطابع غير العسكري لتلك القوة من شأنه أيضا أن يجعل من الأسهل الحصول على موافقة الأطراف، ويمكن أن يسهل إحراز تقدم في مسائل معقدة أخرى لها ارتباط عام بعمليات حفظ السلم، مثل وحدة القيادة، وعمليات صنع القرارات، واستصواب تنشيط لجنة الأركان العسكرية التابعة للأمم المتحدة، وما إلى ذلك. وهذه الآلية قد تشجع الدول الأعضاء أيضا على الاسهام بأفراد شرطة وطنيين، الأمر الذي يمكن من توسيع الدعم لعمليات حفظ السلم لتنفيذ بطريقة متعقبة وتمارس على النحو الصحيح.

وأخيرا، إلى جانب المسائل التي أشرت إليها فعلا، نحن نعلق في هذه الدورة للجنة الأولى أولوية قصوى على المساعدة في إزالة الألغام وفي فرض وقف اختياري على تصدير الألغام المضادة للأفراد. ونأمل أن يكون من الممكن بهذه الطريقة إحراز تقدم في التنفيذ الفوري للقرارين ٧/٤٨ و ٧٥/٤٨ اللذين اتخذوا في العام الماضي بشأن هذين البندين، على التوالي.

السيد ويستدال (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أهنئكم، بمناسبة انتخابكم رئيسا للجنة. إن سنوات خبرتكم الدبلوماسية والأكاديمية ستكون ذات قيمة في مداولاتنا وفي الوفاء بمسؤولياتكم الكبرى. وبوسعكم أن تعولوا على دعمي الشخصي ودعم وفد بلدي.

لقد حان وقت العمل. وبياني اليوم، والعمل الذي سيقوم به الوفد الكندي طوال عملنا سيعكسان هذا الافتتاح.

لسنا بحاجة إلى مزيد من بيانات النوايا؛ إننا بحاجة إلى إرادة سياسية لاتخاذ القرارات التي تدفع بجدول أعمال تحديد الأسلحة ونزع السلاح قدما بخطى وفي اتجاه تتطلبيهما ضرورات القرن المقبل وتتوقعهما شعوبنا. إننا لم نستغل حتى الآن استغلالا تاما الفرص الجديدة لإحراز التقدم. ويجب علينا أن نعمل الآن وإلا

الجراح بينما يذهب ضحية الألغام البرية العشرات من الضحايا كل أسبوع، بعد أن توقف القتال بوقت طويل.

إن أنجع أداة تحت تصرفنا هي اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وفرصتنا لتعزيزها في المؤتمر الاستعراضي الذي سيعقد السنة المقبلة. وتسعى كندا إلى توسيع الاتفاقية لتشمل الصراعات الداخلية فيما بين المناطق المشمولة في البروتوكول الثاني. ونريد أيضا أن نضع آليات للتحقق الفعال. فالبعد الإنساني لهذه المسألة واضح ويفرض نفسه ويجب أن يتيح نقاشنا هنا تحقيق تقدم حقيقي في تعزيز الاتفاقية.

وخامسا، دعونا لا نغفل أهمية الإنجاز الذي حققته العام الماضي اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، بعد عقود من التفاوض. وستشارك كندا في تقديم مشروع قرار واضح ومختصر وذي رسالة مباشرة مفادها أن العالم سيكون مكانا أفضل عندما يتحقق انضمام عالمي إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وعندما تختفي تلك الأسلحة من المخزونات والمذاهب. وسنتطلع إلى تأييد جميع الوفود في تحقيق توافق في الآراء على مشروع القرار ذلك.

وسادسا، لقد حققنا تقدما حقيقيا الشهر الماضي في المؤتمر الخاص للدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، فكفلنا ولاية الإعداد لصك ملزم قانونيا يرمي إلى تعزيز الامتثال وإظهاره. وتلتزم كندا التزاما قويا بهذا الجهد. فالأسلحة البيولوجية لا مكان لها في العالم. ونحن نريد أن نعطي اللجنة الأولى دفعا لهذه العملية كي يتسنى تحضير مشروع صك قانوني يعرض على المؤتمر الاستعراضي الرابع الذي سيعقد في عام ١٩٩٦.

وسابعا، إن وظيفة العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي كانت لفترة طويلة مسألة تهتم بها كندا اهتماما خاصا. وتوجد فيما بين الدول اختلافات ظاهرة في الرأي، وخصوصا فيما يتصل بنقل التكنولوجيا المزدوجة الاستعمال. فبالنسبة إلى كندا، يجب على الحل أن يعترف بحاجة الدول إلى الوصول إلى التكنولوجيا المطلوبة لتنميتها ويجب في الوقت نفسه توفير الضمانات بآلا تستخدم هذه التكنولوجيا إلا في الأغراض السلمية.

بتحقيق الهدف الطويل المدى، هدف نزع السلاح العام والكامل. وهي بالفعل معاهدة غير عادية، معاهدة تريد كندا الحفاظ عليها إلى ما لا نهاية. إنها أيضا معاهدة تبرر الانضمام العالمي. ونحن ندعو الذين لم يوقعوا بعد على المعاهدة إلى أن يفعلوا ذلك.

ثانيا، يجب أن نوفر قوة دفع للتفاوض بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب - معاهدة تنهي جميع التجارب النووية، في جميع البيئات، وفي جميع الأوقات. قبل سنوات قليلة ماضية كان الحظر الشامل مجرد حلم. أما الآن فإنه حقيقة تقريبا. فالمفاوضات جارية بشكل جيد، لكننا نريد أن نسرع الخطى. ليس هناك سبب للتأخير، وهناك ما يبرر التقدم بسرعة كبيرة. والعمل فيما بين الدورات يخدم الهدف الذي أعتقد أننا نتشاطر جميعا وهو إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب في أقرب وقت ممكن.

ثالثا، في متناول أيدينا تحقيق حظر على إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة. وينبغي للجنة الأولى أن تتوحد في تأكيد أن جميع الدول المجتمعة هنا ملتزمة بوقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة. وفي العام الماضي، تبنت كندا قرارا في هذه اللجنة اتخذ بتوافق الآراء ونتيجة لذلك، سمي سفيرنا لدى مؤتمر نزع السلاح، جيرالد شانون، منسقا خاصا موكولا إليه مهمة تحديد ولاية للتفاوض.

لقد أحرزنا بعض التقدم: جرى التوصل إلى اتفاق على أن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل المختص للمفاوضات، وأنه، من حيث المبدأ، ينبغي إنشاء لجنة مخصصة. ومع ذلك، فإن التوصل إلى اتفاق بشأن ولاية التفاوض لا يزال بعيد المنال. وكندا تحت على اتباع نهج واقعي بناء. من المؤكد أنه في إطار المفاوضات نفسها ينبغي تناول المسائل الجوهرية الصعبة. إنها لا يمكن أن تحل في حدود الولاية. إنما يجب أن تبدأ المفاوضات - ولماذا لا تكون على أساس توافق الآراء الذي أعربنا عنه في العام الماضي؟ ينبغي أن نبعث إلى مؤتمر نزع السلاح - والأكثر أهمية، للعالم - إشارة واضحة بأن إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة يجب أن يتوقف.

رابعا، يجب أن نوقف الاستخدام غير التمييزي للألغام المضادة للأفراد وإساءة استخدامها. هناك عدد كبير من الألغام البرية يصل إلى مائة مليون لغم غير مزال في كمبوديا، وأفغانستان، والكويت، وفي أمريكا الوسطى وفي دول أخرى أصابها الحرب. ولا يمكن أن تلتئم

(تكلم بالانكليزية)

وفي ذلك السياق الأوسع نطاقا، يجب علينا أن نعترف بالاسهامات الحيوية التي تقدمها المنظمات الاقليمية للأمن الدولي. وتعمل كندا بنشاط داخل منظمة الدول الأمريكية، والمحفل الاقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وأماكن أخرى من أجل دعم أهدافنا العالمية المتمثلة في عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

إن أولوياتنا وأهدافنا في مجالي تحديد الأسلحة ونزع السلاح لم تتغير كثيرا حقا على مدى السنوات العشرين الماضية. فما تغير هو أن أهدافنا صار بالإمكان تحقيقها الآن. ويجب علينا أن نتخذ إجراء حاسما الآن وهنا. وينبغي ألا نطيق الأعذار، أو التراخي أو اعتماد تكتيكات للتأخير. فالتمديد اللامحدود لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب، واتفاقية وقف الانتاج، والنظم المعززة للأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وغير ذلك من الانجازات هي كلها في متناولنا. وبإمكاننا حفض العمل. بمراعاة ذلك الهدف، يتطلع وفد بلدي الى العمل مع الوفود الأخرى ومعكم، سيدي الرئيس، طوال الأسابيع المقبلة.

السيد بونسيه (اكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن التوقعات الجديدة والمطالب المتزايدة التي تواجهها الأمم المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة سببت توسعا في عمل المنظمة في ميدان السلم والأمن الدوليين، كما يظهر من النشاط المكثف الذي يقوم به مجلس الأمن. وبسبب الشكوك الناجمة عن مصادر جديدة للصراع بين الدول وعن تكاثر اجراءات دولية بشأن حالات داخل الدول، ينبغي لنا أن نحدث التغييرات الضرورية التي تمكن المنظمة من التصدي لهذه التحديات الجديدة.

إن آثار حالات اقتصادية معاكسة مزعومة للاستقرار وما يرافقها من توترات اجتماعية تغذي التعصب القومي والديني وكره الأجانب وتفضي الى إشعال أو إعادة إشعال النزاعات المعقدة. وبالتالي، فإن مناقشة الجمعية العامة لـ "خطة للسلم" قد تبعثها مناقشة لخطة للتنمية، معترفة بأن العمل الدولي من الحري أن يعالج الميدانين كليهما في نفس الوقت باعتبار ذلك الطريقة الوحيدة لتحقيق السلم والأمن الدوليين.

وينبغي للمنظمة أن تسهم، عن طريق اتخاذ تدابير فعالة، في تلبية الاحتياجات الانسانية الأساسية وعن طريق اتخاذ اجراءات فعالة لتسوية النزاعات مع إعادة

لقد عملت كندا والبرازيل بجهد، طوال الأعوام القليلة الماضية، على تحقيق توافق في الآراء بشأن هذه المسألة الحيوية. ولقد اقتربنا كثيرا من ذلك في دورة العام الماضي لهيئة نزع السلاح. ونريد أن نستأنف بذل تلك الجهود. وتبلغ أهمية المسألة واحتمال تحقيق التقدم فيها حدا لا يسمح بأن تبقى خارج جدول أعمالنا. وستقدم كندا والبرازيل مشروع قرار يرحب بالتقدم المحرز في هيئة نزع السلاح، ويعيد التأكيد على أهمية المسألة ويحث على بذل الجهود المتواصلة من أجل تحقيق توافق نهائي في الآراء.

ولقد أكد وزير الشؤون الخارجية لبلدي في البيان الذي أدلى به أمام الجمعية العامة في جلستها العامة الـ ١٠ يوم ٢٩ أيلول/سبتمبر على أن مهمة تحديد الأسلحة التقليدية تقع على عاتق كل حكومة. ولقد أنشأنا داخل الأمم المتحدة آلية للشفافية ولبناء الثقة تسهم في إيجاد بيئة يمكن للحكومات فيها أن تفي بمسؤوليتها، ألا وهي سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وإننا نريد أن يتسع السجل نطاقا ويزداد قوة، ونريد أن يستأنف فريق الخبراء عمله لهذا الغرض. ونحث الآخرين على الانضمام إلينا في توفير البيانات للسجل بشأن الموجودات والمشتريات العسكرية من خلال الانتاج الوطني.

ونشعر بالقلق إزاء احتمال تراجع الإرادة السياسية لتناول الأسلحة التقليدية، ونقلها والإفراط في تكديسها. ونظرا للحروب التقليدية المستعرة في العالم والمبالغ الضخمة من الأموال التي تكرر للانفاق العسكري، نعتقد أن السجل يستحق مزيدا من الاهتمام السياسي والتأييد العملي.

(تكلم بالفرنسية)

وقبل أن أختتم كلامي أود أن أذكر الدراسة التي وضعها فريق الخبراء الحكوميين المخصص لدور الأمم المتحدة في ميدان التحقق، وهو الفريق الذي أنشئ العام الماضي والذي ترأسه سلفي. وترى كندا أن تجربة التحقق منذ إنهاء الدراسة الأولى للأمم المتحدة بشأن هذه المسألة، في عام ١٩٩٠، كشفت عن إمكانية جديدة هامة لقيام الأمم المتحدة بعمل فعال. ويحدوني الأمل في أن تنظر جميع الدول الأعضاء الى هذه الدراسة في سياق أوسع للجهود الرامية الى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على التصدي لمسائل الأمن والسلم الدوليين في عالم ما بعد الحرب الباردة، استجابة للتحديات التي عرضها الأمين العام في "خطة للتنمية" و "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة".

ونرحب بالتقدم المحرز في مؤتمر نزع السلاح بشأن عدد من البنود الواردة في جدول أعماله، رغم أننا نود أن نعرب عن خيبة أملنا بسبب عدم الاتفاق على مسألة إمكانية توسيعه. ونعتقد أن المهام الهامة والملحة التي عهد بها إلى المؤتمر سيجري تناولها كما ينبغي إذا جعل المؤتمر أكثر تمثيلاً عن طريق التوسيع العادل جغرافياً في عضويته بما يتناسب مع نمو منظمنا. وفي هذا الصدد ترى إكوادور أنه يجب ألا يضاف أعضاء جدد على أساس معايير انتقائية لشفافية مشكوك فيها. ولهذا السبب نؤيد الفكرة التي قدمها بالأمس المتكلم باسم الاتحاد الأوروبي بأن:

"... الحل الأكثر عملية هو أن تقبل دون إبطاء طلبات العضوية التي تقدمت بها جميع البلدان حتى الآن". (المحاضر الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، اللجنة الأولى، الجلسة الثالثة، ص ١٢ من النص الانكليزي).

ومرة أخرى تأثرت هيئة نزع السلاح في دورتها الماضية بسبب إساءة استخدام توافق الآراء الذي أصبح شكلاً جديداً من أشكال حق النقض فحال دون الإشارة في التقرير إلى التقدم الكبير المحرز في البند المعنون "دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي، ونزع السلاح والميادين الأخرى ذات الصلة". ويثق وفدي بأن هذه اللجنة ستستفيد مرة أخرى من النتيجة القيمة لتلك الجهود في تعزيز اعتماد مبادئ توجيهية دولية في هذا الميدان. وترى أن هذا هو السبيل الوحيد لتلبية المطالبات بالحق في التنمية وفي نفس الوقت صيانة السلم والأمن الدوليين، ومنع الممارسات الانتقائية التي لم يجر التفاوض بشأنها على أساس عالمي من أن تتحكم في نقل التكنولوجيا التي لها تطبيقات عسكرية.

إن العمل الذي تم بموجب ولاية هذه اللجنة فيما يتصل بالبند المعنون "الصلة بين نزع السلاح والتنمية" يكتسب أهمية خاصة الآن خلال الأشهر التي صدرت فيها "خطة للتنمية". فقد كانت مسألة عوائد السلم جزءاً من المناقشات التي دارت بشأن تلك "الخطة" التي يوفر تطويرها وتنفيذها فرصاً لمركز شؤون نزع السلاح ولمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح لتقديم إسهامات جديدة، مما يؤيده وفد بلدي.

وعلى الرغم من أن البند الوارد في جدول الأعمال والمعنون "المساعدة في إزالة الألغام" قد أحيل إلى الجلسات العامة، أود أن أعلن أن حكومتي تؤيد إنشاء

التأكيد على الأمن الجماعي. ومدى نجاحنا في المفاوضات من أجل تحقيق تلك الأهداف على أسس قانونية عالمية واضحة سيقدر مدى الاستفادة من الفرصة الفريدة الناجمة عن انتهاء المواجهة بين الكتلتين الأيديولوجيتين. ولقد تحققت تطورات إيجابية في ميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة. ففي مجال نزع السلاح النووي، وكإسهام هام في الهدف النهائي المتمثل في القضاء التام على هذه الأسلحة، ترحب إكوادور ببدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومن شأن الإبرام العاجل لهذه المعاهدة، إلى جانب النجاح في المفاوضات بشأن حظر المواد الانشطارية ومنح ضمانات إيجابية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية - وهي خطوات هامة في حد ذاتها - أن يساعد على إيجاد مناخ مؤات لعمل مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي سيعقد في عام ١٩٩٥.

لقد اتضح أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية صك هام بصفة خاصة في مجال تحديد الأسلحة وعدم انتشارها. ويرى وفد إكوادور أنه ينبغي في مؤتمر ١٩٩٥ أن يتم الاتفاق على تدابير لتحسين هذه المعاهدة حتى تكون لها صلاحية عالمية في جميع الأوقات. وبغية منع استخدام التمديد غير المحدود، مما ينطوي على التناقض، في إعاقه التقدم صوب تحقيق نزع السلاح العام والكامل، بالإضافة إلى أهمية المفاوضات الخاصة بإجراء التجارب، وبالمواد الانشطارية وبالضمانات التي أشرت إليها من قبل، من المهم وفقاً للمادة السادسة من المعاهدة أن توافق الدول النووية على برامج محددة للقضاء الكامل على أسلحتها النووية.

وقد رحبت حكومة إكوادور ترحيباً حاراً بالمقررات التي أعلنتها حكومات الأرجنتين والبرازيل وسانت لوسيا وشيلي وكوبا بالانضمام إلى معاهدة ثلاثيولكو ويسر إكوادور أن ترى أن الجهود الطويلة الأجل في منطقتنا لتعزيز نزع السلاح والسلم والأمن الدوليين قد توجت بإنشاء أول منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وقد أرسلت حكومة بلدي اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة إلى مجلسنا التشريعي للتصديق عليها. ونولي أولوية فائقة لبدء نفاذها في وقت مبكر ليس فقط بسبب الآثار الضارة لهذه الأسلحة ولكن أيضاً بسبب قيمة هذه الاتفاقية في عملية القضاء على أسلحة الدمار الشامل بألية عالمية للتحقق.

تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها إحدى الفرص التي ينبغي اغتنامها. ونحن نهتمها على ذلك. فتحقيق التقدم المستمر من جانب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية لتحقيق نزع السلاح النووي الكامل التزام يضطلع به كل طرف في معاهدة عدم الانتشار. واتخاذ خطوات في هذا الصدد سيؤدي إلى بناء الثقة وهذا بدوره سيعزز معيار عدم الانتشار الذي تضعه المعاهدة.

ثانياً، فيما يتعلق بالتجارب النووية، تجرى أخيراً مفاوضات متعددة الأطراف بشأن حظر جميع التجارب النووية في كل الأوقات. وهذا هدف ظل طويلاً على قمة جدول أعمال نزع السلاح في نيوزيلندا. وأود أن أشيد برئيس هذه المفاوضات السفير ميغيل مارين بوشن ممثل المكسيك والبلدان الأخرى التي أسهمت إسهاماً إيجابياً في وضع النص الجاري تطويره.

غير أن الآن ليس هو وقت التوقف عن الاستمرار في التقدم المحرز حتى يومنا هذا. إن لدى المجتمع الدولي توقعات كبيرة جداً. ونرى أن هذه اللجنة ينبغي أن تبني على قرار العام الماضي الناجح بالحث - بالإجماع كما نأمل - على تحقيق تقدم سريع بشأن المؤتمر. ونعتقد أن الجمعية العامة ينبغي أن تكون مستعدة لاعتماد النص حالما يكتمل - ونأمل أن يتم ذلك قبل دورتها الخمسين.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب ستكون معلماً رئيسياً في طريق تحقيق حالة يمكن فيها توقي اتخاذ خطوات صوب التفاوض بشأن القضاء الكامل على الأسلحة النووية. وريثما يتم ذلك نقدر أيما تقدير ضبط النفس الذي تبديه معظم الدول الحائزة للأسلحة النووية فيما يتصل بالتجارب النووية. واستمرار الصين في إجراء التجارب، على عكس ذلك، مسألة تثير القلق والإحباط بالنسبة لحكومة نيوزيلندا.

ولئن جرى تناول القضايا الصعبة في مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب، فثمة مسائل أخرى هامة تنبثق عن معاهدة عدم الانتشار - مثل التأكيدات الأمنية وتدابير الرقابة على المواد الانشطارية لصنع الأسلحة - لا يمكن الاستمرار في إرجائها.

وترى نيوزيلندا أن الدول الحائزة للأسلحة النووية يجب أن تتخذ خطوات لزيادة الثقة فيما بين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الملزمة بقضية عدم الانتشار. وتحقيقاً لهذه الغاية، نحيد إجراء المفاوضات حول

صندوق لتمويل الأنشطة التعاونية التي ترمي إلى حل المشكلات الأساسية الناشئة عن انتشار أكثر من ١٠٠ مليون لغم في جميع أنحاء العالم. وتؤيد حكومة بلدي المبادرة التي اتخذتها بلدان الأنديز والتي عرضتها بوليفيا في الوثيقة A/49/357/Add.1 لتمويل ذلك الصندوق من الموارد التي يوفرها مصدرو الألغام ومن التبرعات كيما يمكن استخدام نسبة صغيرة على الأقل من الموارد المستمدة من التجارة في تلك الأجهزة في وضع برامج لتخفيف الآثار المدمرة المترتبة على زرع هذه الألغام.

السيد كيتنغ (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشارك وفد بلدي الوفود الأخرى التي قدمت تهنئتها إليكم، سيدي الرئيس، بمناسبة انتخابكم.

تلتقي اليوم في خضم إحدى أشد الفترات تحدياً في العلاقات الدولية. لقد أدى انتهاء الحرب الباردة إلى زيادة الثقة بين الدول الكبرى، وجعل بذلك جو التفاوض بشأن نزع السلاح صافياً، مما يؤدي بالمجتمع الدولي إلى أن يتحرك الآن صوب تناول مجموعة من القضايا طال أمد انتظار اتخاذ إجراء بشأن بعضها. ولكن كانت هناك على المستوى الأعرض زيادة مأساوية في الصراعات وانعدام الأمن على المستوى الإقليمي. ويبين هذا أن الطريق لا يزال طويلاً وبصفة خاصة في ميدان الأسلحة التقليدية.

اسمحوا لي أن أركز أولاً على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. لقد أسهمت هذه المعاهدة إسهاماً فريداً في تحقيق الأمن العالمي. وعلى الرغم من أن هذه المعاهدة غير كاملة فإنه لا توجد حتى الآن معاهدة أخرى تلزم ١٦٥ أمة بالسعي إلى تحقيق عدم الانتشار ونزع السلاح النووي. وليست هناك أيضاً أية معاهدة أخرى توفر إطاراً مقبولاً للأمن في العصر النووي ولذلك تؤيد حكومتي بقوة التمديد غير المحدود للمعاهدة.

إن الاستعدادات لمؤتمر العام القادم لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولتقرير تمديدتها تشغل جزءاً متزايد الحجم في جدول أعمال نزع السلاح. والفرصة متاحة لإحراز التقدم خلال الأشهر الستة القادمة بشأن المسائل الموضوعية الناشئة عن المعاهدة. وإذا اغتئنا الفرص المتاحة لنا فنضمن توفر أفضل مناخ ممكن للبت في مستقبل المعاهدة.

ويعتبر الإعلانان اللذان صدرا مؤخراً عن الرئيس كلينتون والرئيس يلتسين بشأن وضع جدول زمني معجل لتنفيذ المعاهدتين معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها ومعاهدة زيادة

وفي دورة استثنائية وافق مؤخرا مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية على البدء في كانون الثاني/يناير بعملية تهدف الى تعزيز قدرتها على التحقق من الحظر المفروض على الاستحداث والإنتاج والتخزين. وتود نيوزيلندا أن ترى هذه العملية تبني على عمل الفريق المخصص للخبراء الحكوميين المعني بالتحقق، بهدف إعداد صك ملزم قانونا يمكن تقديمه الى مؤتمر عام ١٩٩٦ الاستعراضي.

وللعمل الجاري في لاهاي استعدادا لدخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ أهمية مماثلة. والعمل جار حاليا بشأن وضع تشريع يمكن نيوزيلندا من التصديق على هذه الاتفاقية.

وبالرغم من أهمية هذه الجهود المتعددة الأطراف، فإن العمل الفعال لمكافحة الانتشار يبدأ من الداخل. فالتنفيذ الوطني لالتزامات عدم الانتشار يجب أن يصل الى حدودنا ونعتقد أنه يجب أن يتضمن أحكاما للترخيص بالتصدير لكفالة استمرار التجارة ولكن دون تهديد أهداف تحديد الأسلحة للمعاهدات ذات الصلة.

إن المفاهيم الإقليمية عن الخطر هي الأساس في العديد من أشد المشاكل تعقدا وصعوبة في جدول أعمال نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وفي سياق معاهدة عدم الانتشار وكذلك اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، ما يزال الشك للتبادل أحد الأسباب الكامنة وراء عدم الانضمام العالمي الى هاتين المعاهدتين. ولا يمكننا تفادي تناول هذه الوقائع.

وفي هذا السياق، يسر نيوزيلندا أنها مشاركة في بعض الجهود الأولى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ للإحاطة علما، على أساس المنطقة برمتها، بالحقائق الجديدة لحالتها الأمنية وللتخطيط للمستقبل. وفي تموز/يوليه من هذا العام اجتمع المحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا للمرة الأولى. وقد عقد الاجتماع في بانكوك. وكان التجمع مناسبة فريدة. فلقد اجتمع ثمانية عشر بلدا من آسيا والمحيط الهادئ للمرة الأولى بصفة رسمية لتبادل الآراء حول أمن المنطقة.

وفي هذه المرحلة لا يمتلك المحفل القدرة على تلبية الشواغل الأمنية الإقليمية، ولكن يمكنه بالتأكيد أن يساعد على بناء الظروف السليمة اللازمة لتفادي التوتر عن طريق بناء الثقة والدبلوماسية الوقائية.

التأكيدات الأمنية الجماعية كأساس لصك دولي ملزم قانونا. وقد سرنا على وجه الخصوص سماعنا تأييد الأمين العام لهذا النهج في بيانه أمام اللجنة بالأمس. وهذه مسألة يمكن - وينبغي - إحراز التقدم بشأنها في الفترة القادمة مباشرة.

وينبغي ألا نؤخر المفاوضات لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة - وهو هدف حظي بتأييد إجماعي في الدورة الأخيرة للجمعية العامة. ونقدم تأييدنا التام للمنسق الخاص لمؤتمر نزع السلاح في جهوده المستمرة لضمان الاتفاق حول ولاية ليتسنى البدء في المفاوضات.

ومن اللازم إثارة نقطة أخيرة حول الأسلحة النووية. نرى أنه يجب على جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن تضطلع بدورها إذا أردنا أن نعد إعدادا طيبا لمؤتمر عام ١٩٩٥. فحتى تكون للمعاهدة مصداقيتها من الضروري كفالة الامتثال لها. ولكن في الماضي القريب تحدى العراق وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بشروط غير مقبولة بتاتا، نظام معاهدة عدم الانتشار وألقيا بظلال من الشك القوي على الأمن في الشرق الأوسط وفي شمال شرقي آسيا على التوالي.

فلنأمل أن تنتهي من هذه المشاكل، لأن تطورات أكثر إيجابية حدثت في أجزاء أخرى من العالم. إن إعلان كوبا مؤخرا عن نيتها في التصديق على معاهدة ثلاثيولكو يعني أن هذا الصك سيدخل قريبا حيز النفاذ بالنسبة لمنطقة أمريكا اللاتينية بكاملها. ونرحب بذلك، كما نرحب بتوقيع اعتماد معاهدة اعتبار افريقيا منطقة لا نووية في النصف الأول من عام ١٩٩٥. وعندما نأخذ في اعتبارنا منطقة جنوب المحيط الهادئ الخالية من الأسلحة النووية والمنطقة المشمولة بمعاهدة انتاركتيكا نجد أن المنطقة الجغرافية التي يجري فيها تحاشي الأسلحة النووية الآن منطقة كبيرة.

وفي تلمس أهداف جديدة لنزع السلاح وتحديد الأسلحة يتعين علينا ألا نتجاهل الحاجة الى تعزيز وكفالة التنفيذ الفعال لما حققناه بالفعل. فالاتفاقيات التي تتناول أسلحة الدمار الشامل يجب أن تتمكن من التصدي للتهديد المستمر بالانتشار. وهذا يصدق على معاهدة عدم الانتشار كما يصدق على اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، وأحدث نجاح حققناه عن طريق التفاوض - ألا وهو اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وختاماً أود أن أشير إلى القرار الذي اتخذته الجمعية العامة بالإجماع في دورتها الثامنة والأربعين، والذي يحث مؤتمر نزع السلاح على التوصل إلى توافق مبكر في الآراء على توسيع عضويته قبل بداية دورة المؤتمر لعام ١٩٩٤. إن ذلك لم يحدث. كذلك لم يتحقق أي تقدم هذا العام - وهي حقيقة أشير إليها في تقرير المؤتمر إلى الجمعية العامة.

وفي مواجهة هذا التجمد في الموقف، نعتقد أن الوقت قد حان لأن تتدخل الجمعية العامة. إن عضوية المؤتمر الحالية كانت قد شكلت لكي تناسب حقبة ماضية، ومن الضروري إيجاد حلول تستجيب لاحتياجات نزع السلاح وتحديد الأسلحة في العالم المعاصر. إن هيئة تفاوضية مثل المؤتمر ينبغي أن يكون تشكيلها معبراً عن جميع وجهات النظر. ونأمل أن يكون بإمكاننا التعويل على دعم العضوية الواسعة للجنة الأولى.

السيد ياركا (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نيابة عن وفدي أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيساً لهذه اللجنة الهامة جداً. كما نتوجه بالتهنئة إلى سائر أعضاء هيئة المكتب. واسمحوا لي أيضاً أن أعبر، من خاللكم، عن تقديرنا وشكرنا الخالصين للسفير أدولف فون فاغنر ممثل المانيا، الذي أدار بعناية أعمال اللجنة خلال الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة. وأود أن أؤكد لكم الدعم والتعاون الكاملين لوفد بابوا غينيا الجديدة لدى قيامكم بواجباتكم الهامة.

إن نهاية الحرب الباردة قللت بشكل كبير من حدة التوتر العالمي وهيأت للأمم المتحدة فرصاً جديدة لزيادة تحسين وتعزيز التطور الإيجابي البنّاء بغية كفالة السلم والأمن في الأمد الطويل. بيد أننا نعتقد أن نهاية الحرب الباردة لم تجلب حتى الآن السلم والأمن العالميين اللذين كنا نأمل فيهما على الرغم من بعض التطورات الإيجابية في مختلف أرجاء العالم. إن العالم يسير، فيما يبدو، باتجاه نموذج آخذ في التوسع من الصراع الإقليمي والنزاع العرقي والعنف الداخلي. وإذ نشرف على الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، يتوجب علينا أن نقيّم من جديد نجاحاتنا وإخفاقاتنا في هذا المجال الهام، وأن نؤكد أهمية مواجهة التحديات التي تواجهنا جميعاً.

ويؤيد وفد بابوا غينيا الجديدة الفكرة التي طرحت فعلاً في مناسبات سابقة - بأنه ينبغي ترشيد أعمال

وأنتقل الآن الى مسألة الأسلحة التقليدية. وهذه الأسلحة تختلف عن أسلحة الدمار الشامل من حيث أن الأسلحة التقليدية تتمتع بقدر أكبر من الشرعية المقبولة. ولكن هذه "الشرعية" قد أدت إلى إهدار قدر كبير من الدماء والثروات. وتفيدنا دراسة أجراها البنك الدولي مؤخراً أن ١٩ مليون نسمة قد فقدوا أرواحهم في حروب دولية وأهلية منذ عام ١٩٤٥ - أي منذ إنشاء هذه المنظمة. وأغلبية هؤلاء الناس كانت من المدنيين.

وإن مستوى الأسلحة التقليدية في معظم مناطق العالم مرتفع بصورة استثنائية، وهو بأي تقييم عقلاني يتجاوز بكثير ما تتطلبه الاحتياجات الأمنية المشروعة. وقد وصلت المستويات إلى درجة يمكن عندها للمخزونات نفسها أن تشغل مصدر توتر وانعدام أمن. ولهذا السبب فإن لتدابير بناء الثقة أهمية بالغة.

ويجب أن تكون أعمالنا في هذا الميدان عملية. ولهذا السبب ما برحت نيوزيلندا من البداية، تؤيد تأييداً قوياً سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. فلهذا السجل إمكانية تقليل تصورات التهديد من خلال قدر أكبر من الشفافية يحيط بتدفقات الأسلحة. وتعتقد نيوزيلندا أن الأولوية الأولى للسجل يجب أن تتمثل في توطيد ما حققناه وكفالة أوسع قدر ممكن من المشاركة. كما نؤيد توسيع السجل ليشمل الانتاج والتخزين، وكذلك عمليات النقل. ونعتقد أن الاختلافات القائمة بشأن كيفية تطويره يمكن حسمها عن طريق عمل إضافي تقوم به مجموعة الخبراء الحكوميين وفي إطار مؤتمر نزع السلاح.

لقد رأت الجمعية العامة في دورتها للعام الماضي زيادة مرغوباً فيها في الزخم للقيام بعمليات مراقبة أشد إحكاماً على الألغام البرية المضادة للأفراد. وهدف نيوزيلندا من استعراض اتفاقية الأسلحة اللإنسانية هو إيجاد نظام أشد صرامة لعمليات رصد استخدام الألغام ونقلها، مع أحكام فعالة للتحقق والامتثال. وعلاوة على ذلك، بالنظر إلى كثرة الحالات التي لجأت فيها الأطراف في صراع مسلح غير دولي إلى استخدام الألغام، فمن الأهمية الحاسمة أن تمتد الاتفاقية المنقحة لتشمل مثل هذه الحالات. وإذ قيل ذلك نرحب أيضاً بأية مقترحات يمكن متابعتها خارج نظام اتفاقية الأسلحة اللإنسانية من أجل اتخاذ تدابير عاجلة مؤقتة. وهذه الخطوات ينبغي بطبيعة الحال أن تتمشى مع الاتفاقية وأن تكون مكتملة لها وينبغي أن تتحاشى الازدواج.



يسهم إسهاما كبيرا في تحقيق الاستقرار في جميع بقاع العالم. وفي هذا الصدد نرحب بنية كوبا الانضمام إلى معاهدة تلاتيلولكو وجهود البلدان الأفريقية من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا.

إن محفل جنوب المحيط الهادئ في اجتماعه الأخير في بريسبان بـاستراليا، أكد من جديد، في جملة أمور، على دعمه التفاوض على اتفاقية تحظر استيراد النفايات الضارة إلى بلدان المحفل الجزرية وتحد نقل عبر الحدود والسيطرة عليها في منطقة جنوب المحيط الهادئ، وقد رحب بالتقدم المحرز في هذا الصدد. وكانت بابوا غينيا الجديدة هي التي بادرت بعرض هذه الفكرة ومن المتوقع أن تدخل الاتفاقية حيز النفاذ في موعد أقصاه عام ١٩٩٥. ونحن نرحب بدعم المجتمع الدولي، وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، تشجيعا لهذا الترتيب.

ونرحب بالتزايد المستمر لعدد الدول المنضمة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ونأمل أن يتسنى لمؤتمر الاستعراض في عام ١٩٩٥ التوصل إلى حل توفيقى مجد يكفل التعبير والوفاء كما ينبغي بأغراض ومبادئ المعاهدة والمجتمع الدولي.

ويرى وفدي أن انتشار الأسلحة النووية يشكل أحد أكبر التهديدات للسلم والأمن العالميين، لذلك فإن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية يشكلان أحد أخطر التحديات، الأمر الذي يتطلب الاهتمام والالتزام المستمرين من جانب جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. لذلك فإن عماد النظام العالمي لعدم الانتشار النووي يكمن في تعزيز معاهدة عدم الانتشار ونظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويسرنا أن نلاحظ أنه بانضمام الصين وفرنسا يكون جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن قد وقعوا على المعاهدة، مما يساعد على تحقيق عالمية المعاهدة. لذلك يتوجب على الدول التي لم تنضم إلى المعاهدة حتى الآن أن تنظر جديا في أمر انضمامها.

وتعتقد بابوا غينيا الجديدة اعتقادا راسخا بأن الإجراء الأهم الوحيد الذي ينبغي اتخاذه في عملية نزع السلاح النووي هو إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. ونعتقد أن من الحري أن يكون الإجراء الذي

اللجنة الأولى وتعديل جدول أعمالها. كما نعتقد أنه من الضروري أن تتطور القرارات التي تتخذها اللجنة تدريجيا صوب المزيد من المعايير القانونية الملزمة التي تعزز تعزيزا فعالا السلم والأمن الدوليين.

وبابوا غينيا الجديدة ملتزمة التزاما تاما بقضية تعزيز السلم والاستقرار الإقليميين والدوليين والحفاظ عليهما. لذلك فإننا نعمل في تعاون وثيق مع جيراننا، وخاصة بلدان جنوب المحيط الهادئ والدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، لكي نضع بشكل جماعي ترتيبات تعزز الجهود الإقليمية والعالمية، بما في ذلك سائر تدابير بناء الثقة.

وبابوا غينيا الجديدة أحد الموقعين على معاهدة الصداقة والتعاون لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، ومقاصدها ومبادئها التي أقرتها الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين. ونعتقد أن الاعتراف الدولي بمعاهدة الصداقة والتعاون ذو أهمية كبيرة لأنه يعطي ثقلا للمعاهدة باعتبارها أساس نظام إقليمي سلمي، ليس بالنسبة لجنوب شرقي آسيا فحسب بل أيضا بالنسبة لمنطقة آسيا - المحيط الهادئ الأوسع. وتشكل المعاهدة مثالا على الطريقة التي يمكن بها للبلدان الواقعة في منطقة معينة أن تسهم، بالاشتراك مع الأمم المتحدة، في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

وفي منطقة المحيط الهادئ أيضا، أقامت حكومات المنطقة بشكل جماعي عددا من الترتيبات تدعم جهود تشجيع وتعزيز السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. وإن معاهدة جعل جنوب المحيط الهادئ منطقة لا نووية (معاهدة راروتونغا)، على سبيل المثال، أحد المنجزات الرئيسية في مجال تعزيز السلم والأمن الإقليميين والدوليين. فهذه المعاهدة دفعت إليها حاجة بلدان المنطقة إلى حماية بيئتها ورغبتها في هذه الحماية من التهديد الخارجي للأسلحة النووية والحرب النووية. ونود أن نؤكد على أهمية انضمام جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية إلى بروتوكولي معاهدة راروتونغا ذوي الصلة وذلك لإعطائها معنى وللتدليل على الريادة والالتزام من جانب تلك الدول في تحقيق الأهداف العامة لنظام نزع السلاح.

ونعتقد أيضا أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية من شأنه أن يساعد على تعزيز الأمن ويمكن أن

اسمحوا لي بأن أبدأ بالقول أن فنلندا تؤيد المواقف التي أعرب عنها في البيان الذي أدلى به ممثل ألمانيا نيابة عن الاتحاد الأوروبي بالأمس في هذه المناقشة.

بزوال مواجهات الحرب الباردة، يكمن التركيز المتزايد في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح اليوم على عدم الانتشار وعلى تدابير مفضية الى منع النزاعات، وإدارتها وتصحيح الأوضاع بعد انتهاء النزاعات. ومعالجة القدرة العسكرية الزائدة المتراكمة خلال سنوات الحرب الباردة لا تزال تمثل تحديا هائلا.

وفي الوقت نفسه، توفر الحالة الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة فرصة فريدة لاختتام بعض البنود الطويلة العهد المدرجة في جدول أعمال نزع السلاح الدولي، ولا سيما البند المتعلق بإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب.

وفنلندا تتطلع أيضا الى مزيد من نزع السلاح النووي تقوم به الولايات المتحدة وروسيا في سياق عملية تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها. وعاجلا أو آجلا يجب أن تشارك جميع الدول النووية في عملية نزع السلاح النووي، وبطبيعة الحال، نفضل أن يحدث هذا عاجلا وليس آجلا.

لقد اكتسبت معاهدات تحديد الأسلحة وهدف تحقيق الانضمام العالمي إليها مزيدا من الأهمية. وكذلك الحال بالنسبة الى الحاجة الى التصميم على الامتثال للالتزامات القائمة، وعلى التحقق الفعال من الامتثال الحقيقي. واستمرار عدم امتثال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لالتزاماتها المترتبة عن المعاهدة هو مثال على ذلك. وتشكل الاتفاقات الدولية بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح قواعد للسلوك المسؤول. ومن الحيوي لأمن جميع الدول الأعضاء أن تكون الأمم المتحدة قائمة لتعمل بمقتضى ميثاقها إذا ما واجهت انتهاكا خطيرا لاتفاقات نزع السلاح المتعددة الأطراف.

والى جانب تحقيق إطار موثوق به لاتفاقات تحديد الأسلحة، فإن الأمن التعاوني يتطلب تدابير تزيد الثقة بين الدول وتخفف، في السياق الاقليمي، خطر نشوب الصراعات نتيجة معلومات غير صحيحة أو حسابات غير دقيقة. وفضلا عن ذلك، فإن الأمن التعاوني يستفيد بوضوح من الانفتاح والشفافية المتزايدة في الأمور العسكرية، اقليميا وعالميا.

وهناك مشكلة رهيبية بوجه خاص هي مشكلة ملايين الألغام المتناثرة في مناطق الصراع في جميع أنحاء العالم. يجب على المجتمع الدولي أن يساعد في إزالة الألغام القتالة. ويجب أيضا أن يمنع الاستخدام العشوائي وغير

يحظى بأعلى أولوية من أجل تحقيق الأهداف العالمية لنزع السلاح النووي.

ويرى وفدي أيضا أن الحظر الشامل على التجارب النووية ضروري لمنع انتشار الأسلحة النووية الأفقي والرأسي. وهناك اعتراف متزايد الآن بالحاجة إلى ضبط النفس في مجال استحداث أسلحة نووية جديدة أكثر قوة. وعلاوة على هذا هناك إدراك متزايد أن وقف التجارب على الأسلحة النووية من شأنه أن يسهم في تحقيق عدم الانتشار وتحقيق الأهداف والاعتبارات البيئية. ووفدي يؤيد تأييدا كاملا المفاوضات الجارية حاليا ونحن على ثقة بأن هذه المفاوضات ستتوج بالنجاح.

ويتطلب صون وتعزيز الأمن الدولي أن تسهم جميع الدول في تدابير الحد من التسلح ونزع السلاح وأن تبدي السلوك المسؤول في الشؤون الدولية.

ينبغي للدول أن تظهر احترام السلم والأمن الدوليين بالقيام بالتدابير الضرورية لتحديد الأسلحة وخفضها وبناء الثقة، بما في ذلك احترام الالتزامات الدولية فيما يتعلق بالتدابير المتفق عليها لنزع السلاح النووي.

ووفد بابوا غينيا الجديدة على اقتناع بأن أحد المتطلبات في المحيط السياسي الجديد هو أن تتولى القيادات في جميع البلدان المسؤولية عن السعي الى تحقيق هدف زيادة الأمن الدولي عند أدنى مستوى ممكن من التسلح والقوات العسكرية؛ وبصفة خاصة يمكن للدول التي لديها أكبر ترسانات نووية أن تسهم في نزع السلاح النووي.

وأخيرا، على المدى الطويل نعتقد أن الديمقراطية والتنمية عاملان هامين في تقويم الحالات الخطيرة في المناطق والبلدان التي لا يسود فيها حكم القانون والتي تتواجد بها اختلالات اجتماعية واقتصادية كبيرة. وإن الحاجة الى تعزيز نظام دولي منصف وعادل ستكون دون شك حافزا لتسهيل التوصل الى سلم وأمن دائمين.

لذلك من الحري بالأمم المتحدة أن تقوم بدور رائد في ضمان أن تتحقق أهداف الميثاق، ولا سيما هدف تحقيق سلم وأمن دائمين في كل جزء من القرية العالمية.

السيد بلومبرغ (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):  
السيد الرئيس، اسمحوا لي أولا بأن أهنئكم بمناسبة انتخابكم رئيسا لهذه اللجنة الهامة. وأتعهد بتقديم وفد بلدي الدعم الكامل لكم في قيامكم بالرئاسة.

حتى الآن تعقد المهمة، وبخاصة فيما يتعلق بالتحقق الفعال للمعاهدة المستقبلية. ولكن أصبح واضحا أيضا أن

المسؤول للألغام البرية المضادة للأفراد مستقبلا. وهذا يمكن القيام به على أحسن وجه عن طريق تعزيز البروتوكول الثاني الملحق باتفاقية الأسلحة اللإنسانية.

وبطريقة أو بأخرى فإن هذه المسائل جميعا مدرجة في جدول أعمال هذه اللجنة. وسنعلق بتفصيل أكبر، عند الضرورة، على هذه المسائل وغيرها من المسائل في سياق المناقشة الموضوعية ذات الشأن.

في عام ١٩٩٢، ذكر مجلس الأمن بالاجماع، وعلى أعلى مستوى سياسي، أن انتشار أسلحة الدمار الشامل يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

وكما أشار وزير خارجية بلدي، السيد هافيستو، عندما خاطب الجمعية العامة قبل ثلاثة أسابيع تقريبا، فإن مجلس الأمن:

"وكند [بذلك] ... القاعدة الأساسية التي كانت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية سبابة في رسائنا قبل ربع قرن. ويوضح الانضمام العالمي الشامل تقريبا لتلك المعاهدة أن للعالم حاليا مصلحة مشتركة في استمرار بقائه." (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الجلسات العامة ٤، الصفحة ٢٠)

وفلندا تعتقد، كما تعتقد دول أخرى كثيرة أطراف في معاهدة عدم الانتشار، أن وجود المعاهدة يجب أن يكفل عن طريق تمديد غير المحدود وغير المشروط في العام القادم.

إن العملية التحضيرية لمؤتمر معاهدة عدم الانتشار سنة ١٩٩٥ تسير في طريقها الصحيح. وبينما أحرز تقدم كبير، لا تزال مسائل إجرائية هامة بحاجة الى حل. إن الدورة الرابعة، والأخيرة، للجنة التحضيرية في كانون الثاني/يناير سيكون عليها أن توافق على المسائل المتبقية. وكما هو الحال بالنسبة لدورات سابقة، إن لم يكن بشكل أكبر، سيكون على رئيس الدورة الرابعة أن يعد العدة جيدا ومقدما.

إن المجموعة الغربية الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار عرضت ممثلا لبلدي، هو السفير باتوكاليو، مرشحا من جانبها لرئاسة الدورة الرابعة. وهو يحظى بدعم واسع من الدول الأطراف. ونحن نتطلع الى تأييد الدول الأطراف له في المستقبل القريب جدا.

وفلندا ترحب بالتقدم الكبير المحرز في المفاوضات بشأن إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية منذ شهر كانون الثاني/يناير الماضي. لقد أبرزت المفاوضات

هذه التعقيدات يمكن التغلب عليها. وفنلندا تسهم في هذه المفاوضات عن طريق خبراءها العلميين والفنيين سواء بالنسبة للتحقق الاهتزازي أو التحقق غير الاهتزازي على حد سواء.

ونحن نتطلع الى الإبرام السريع لمعاهدة توقف في آخر الأمر جميع تفجيرات التجارب النووية في جميع البيئات في كل الأوقات. وقد حان الوقت لذلك فعلا.

إن قرارات الوقف المؤقت الحالية للتجارب النووية توفر خلفية هامة للمفاوضات في جنيف. ولذلك يؤسف حكومة بلدي أسفا عميقا أن تعلم أن الصين أجرت للمرة الثانية هذا العام تجربة نووية. ونحن نحث الصين مرة أخرى على الامتناع عن أي تجارب أخرى وعلى الانضمام الى سائر الدول النووية في وقف مؤقت.

إن إبرام معاهدة تحظر انتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية، التي تسمى معاهدة وقف، من شأنه أن يكون تقدما آخر في نزع السلاح النووي. ونحن نأسف لأن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن بعد من الاتفاق على ولاية مفاوضات وقف الانتاج، لكي تصل بالتالي الى مستوى التوقعات الواردة في القرار ٧٥/٤٨ لام.

ويشير الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة الى أنه

"رغم استمرار التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان في أنحاء مختلفة من العالم، فإن التعاون في مجال نزع السلاح لم يتواصل فحسب وإنما هو قد تعزز أيضا بصورة ملموسة بفضل تدابير ومبادرات متضافرة من جانب الدول الأعضاء". (A/49/1، الفقرة ٧٤٠)

وفنلندا تتفق تماما مع هذا التقييم. فاللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة توفر لجميع الدول الأعضاء محفلا تتصدى فيه للتحديات الناجمة عن الخطة المتعددة الأطراف لنزع السلاح وتحديد الأسلحة. وفنلندا، من جهتها، على استعداد للتعاون مع جميع الدول الأعضاء الأخرى في التصدي لذلك التحدي.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٨٠